مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2023 المجلد: 05 العدد: 03 ص- ص: 45-64

المؤسسات الناشئة مفتاح تحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر

Start-ups as a key for economic take-off in Algeria

حمزة العوادي*[1]، جامعة أم البواقي، الجزائر، ham.laouadi@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 10/01/2023 تاريخ قبول المقال: 09/04/2023

الملخص:

بعد ستين سنة من الاستقلال لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من معضلة التبعية المزمنة للمحروقات، والتي جعلته عاجزا عن تحقيق الانطلاق الاقتصادي الذي بلغته العديد من الاقتصاديات بفضل المؤسسات الناشئة، من هذا المنطلق تبرز المؤسسات الناشئة كمفتاح لتحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر، وقد حظي هذا النوع من المؤسسات بإهتمام بالغ من طرف الدولة في النموذج الاقتصادي الجديد، وبالرغم من الإجراءات القانونية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال إلا أن هذه المؤسسات تصطدم بالعديد من المعوقات، لذا تأتي هذه الدراسة للبحث عن السبل الممكنة التي من شأنها أن تسمح للمؤسسات الناشئة الجزائرية بمواجهة مختلف العقبات وتحقيق الانطلاق الاقتصادي المنشود.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، انطلاق اقتصادي، اقتصاد جزائري.

Abstract :

Sixty years after independence, Algerian economy is still suffering from a chronic dependence on hydrocarbons, which has made it unable to achieve the economic take-off, it can be achieved through the start-ups.

Algerian startups have seen a lot of interest, and despite the regulatory measures in place, these companies face many challenges.

This study comes to propose solutions that allow these companies to overcome the challenges and achieve the desired economic launch.

***Keywords**: start-ups, economic take-off, Algerian economy.*

المقدمة:

يشكل الانطلاق الاقتصادي الموضوع الأساسي في التنظير الفكري لاقتصاد التنمية، والغاية الأولى المنشودة من الدراسات التنموية التي تعنى بالدول النامية، وفي هذا الإطار تعتبر المؤسسات الناشئة أحد

* المؤلف المرسل: حمزة العوادي

التوجهات الحديثة في عملية التنمية الإقتصادية بعد أن أولتها دول العالم أهمية كبيرة في برامجها التنموية، إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات سرعة التأقلم التي تساعدها على مسايرة التحولات السريعة، من خلال الابتكار الذي يستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، وهذا بدرجة أكبر من المؤسسات الأخرى.

والجزائر على غرار العديد من الدول النامية عملت على تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتعزيز مكانته ضمن النسيج الاقتصادي الوطني وذلك من خلال استحداث وزارة منتدبة للاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة، مع إقرار جملة من التحضيرات والترتيبات لدعمها وتمكينها من لعب دور هام وأساسي خلال المرحلة المقبلة في إطار النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد، ورغم ما تتمتع به هذه المؤسسات إلا أنها ونظرا لحداثة عهدها في الجزائر تواجه العديد من التحديات نتيجة تبنيها للأفكار المستحدثة والابداعية، والتي عادة ما تكون عالية المخاطر، ما يجعلها تعاني من أجل الحصول على التمويل اللازم من جهة، وكيفية دمج المخرجات في الأسواق التي تنافس فيها، وصعوبة كسب ثقة الزبائن...إلخ من جهة أخرى.

وترمي الدراسة إلى توضيح مختلف السبل الممكنة لتحقيق الانطلاق الاقتصادي المنشود في الجزائر من خلال المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى تزويد راسمي السياسات الاقتصادية وصانعي القرار في الجزائر بالنتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

تأسيسا على ما سبق، تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي: ما هي السبل الممكنة لتحقيق الانطلاق الاقتصادي الجزائر من خلال المؤسسات الناشئة؟

وللإجابة على الأإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الناشئة والانطلاق الاقتصادي، فضلا على توضيح أبرز المعوقات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في الجزائر وسبل بلوغ الانطلاق الاقتصادي عن طريقه، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والانطلاق الاقتصادي؛ بينما يخصص المبحث الثاني للبحث في المعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات ؛ فيما يتطرق المبحث الثالث للسبل الممكنة لتحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر من خلال المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والانطلاق الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

تعد المؤسسة الناشئة المصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة كنموذج يتوافق مع ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة، وقصد الإحاطة بالجانب النظري لهذا المصطلح سنتعرض لكل من مفهوم المؤسسة الناشئة، خصائصها وأهميتها الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

لا يزال مفهوم المؤسسة الناشئة يشوبه الكثير من الغموض والتداخل مع المفاهيم الأخرى، وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت بأنه لا يوجد تعريف عالمي للمؤسسات الناشئة، فالتعريفات العامة فقط هي المتفق عليها من قبل معظم الأكاديميين، وحسب القاموس الإنجليزي "كامبريدج" تعرف المؤسسة الناشئة على أنها:"مشروع صغير في بداية مهده"، وتتكون من كلمتين Start المشيرة إلى فكرة الانطلاق و up التي تشير لفكرة النمو القوي[1]، بينما يعرفها القاموس الفرنسي بأنها: "تلك المؤسسات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة[2]". هذا ويعرفها *Paul Graham* في مقاله المشهور حول النمو على أنها:"شركة صممت لتنمو بسرعة"[3]، وحسب Eric Ries أحد المنظرين لمفهوم المؤسسة الناشئة حيث يعرفها بأنها: "كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة"[4] .

وبناء على التعاريف المذكورة أعلاه، يمكننا وضع تعريف للمؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تقوم على فكرة ريادية إبداعية لمنتج جديد أو خدمة مبتكرة، وتتميز بقابليتها للنمو السريع وبالمقابل تتحمل مخاطرة مالية عالية.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة

تنفرد المؤسسات الناشئة بخصائص فريدة، تتمثل فيما يلي:

– مؤسسات حديثة النشأة تتطلب تكاليف منخفضة[5]؛

– إمكانية النمو السريع: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد أرباح كبيرة جدا، حيث تتمتع بإمكانية زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة[1]؛

---

[1] سلخ محمد لمين، **مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال**، الملتقى الوطني الثاني عشر : المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الوادي، 2021/02/15، ص 172.

[2] مزيان أمينة ، **الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها**، الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي –حالة منطقة البويرة: جامعة البويرة، 2021، ص31.

[3] بودالي مخطار ، **الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08 (العدد 02)، 2021، ص80.

[4] بن عياد جليلة، **دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات القانونية جامعة المدية، ، المجلد 08 (العدد 01)، 2022، ص159.

[5] دراني ليندة، **استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة**، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، المجلد 08 (العدد 02)، 2022، ص156.

– الاعتماد على التكنولوجيا: يعتمد أصحاب الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم باعتبار أنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، و إشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، كما تستخدم التكنولوجيا للحصول على التمويل وهذا من خلال المنصات على الإنترنت[2]؛

– القدرة على المنافسة: فاعتمادها على المبادرات المبتكرة يحفز على الإنتاج وتطوير أساليب العمل وبالتالي رفع الأداء، مما يمنحها قدرة تنافسية عالية في السوق وسهولة الولوج والانسحاب منها؛

– قابلية التحول إلى مؤسسات كبرى: فبالرغم من انخفاض تكاليف تأسيسها إلا أن ذلك لا يمنع من قابليتها للتوسع والانتشار السريع والتحول إلى مؤسسات كبرى ناجحة في مدة قصيرة اعتمادا على التكنولوجيا التي تعزز من كفاءتها وفعاليتها[3].

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة

تكتسي المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية، وتبرز أهمية ومكانة المؤسسات الناشئة فيما يلي:

– المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية التي تعتمد على الموارد المحلية وتحقق قيمة مضافة عالية؛

– دعم التنمية الإقليمية والمحلية إذ تتواجد في المناطق الريفية مما يساعد على تحقيق التوزيع العادل والمنصف للثروة؛

– تزويد الصناعات الكبيرة بالمواد الخام وقطع الغيار وتوزيع منتجاتها المصنع؛

– تساعد على تنمية ريادة الأعمال والابتكار وإنتاج المنتجات الجديدة والعمليات التكنولوجية؛

– تساهم في التنمية التكنولوجية من خلال تطوير وتسويق التقنيات الحديثة والإستفادة من نمو تكنولوجيا المعلومات[4]؛

---

[1] قدري شهلة، **نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08 (العدد 02)، 2021، ص5.

[2] ثورية بلقايد، **دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 01)، 2021، ص50،

[3] زرواق عائشة، **تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري–صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيسمسيلت، المجلد 07 (العدد 01)، 2022، ص6.

[4] سلام كرم سلام عبد الرؤوف، **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية**، المؤتمر الدولي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 04–05 جوان 2022، ص160.

– توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن النمو السريع الذي يميز هذا النوع من المؤسسات، يجعلها قادرة على توليد فرص تشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة تبين أن المؤسسات الناشئة خلال عشر سنوات حققت مستوى توظيف أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للمؤسسات الأخرى؛

– إحداث تأثير إيجابي في المجتمع نظرا لأن المؤسسة الناشئة يمكن أن تنشر الإبداع في المجتمع، والمساهمة في تغيير القيم الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة؛

– فتح أسواق جديدة من خلال تقديم منتجات جديدة وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور؛

– تعزيز نشاط البحث والتطوير من خلال تعاملها مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للمؤسسة الناشئة تشجيع الطلبة أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل في المؤسسات الناشئة[1].

المطلب الثاني: أسس الانطلاق الاقتصادي

يشكل الانطلاق الاقتصادي الانشغال الرئيسي لواضعي خطط التنمية في الدول النامية، والتطرق للانطلاق الاقتصادي يستوجب التعرف على مفهومه في أهم الدراسات التي اهتمت به.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص الانطلاق الاقتصادي

قبل التطرق لمفهوم الانطلاق الاقتصادي لابد من الإشارة إلى أن هذا المصطلح هو ترجمة للمصطلح الإنجليزي take–off وهناك من يترجمه إلى الانطلاق الاقتصادي[2].

ومن بين التعاريف المقدمة للانطلاق الاقتصادي نذكر مايلي:[3]

* الانطلاق الاقتصادي هو: "زيادة في حجم وإنتاجية الاستثمار في مجتمع ما، مما يؤدي الى الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي".

---

[1] بوزرب خير الدين، **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة جيجل، 2021، ص362.

[2] نوري طه حسين وآخرون، **إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي ميلة، عدد خاص، المجلد 01، أفريل 2018، ص76.

[3] بوحرب حكيم، **ماهية الانطلاق الاقتصادي وشروط تحقيقه**، الكتاب الجماعي" الانطلاق الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا كوفيد19، سوق اهراس: جامعة مساعدية الشريف، 2021، ص2.

* الانطلاق الاقتصادي هو:"تحقيق نمو سريع في مجموعة محدودة من القطاعات، أين يتم تطبيق التقنيات الصناعية الحديثة".

يتميز الانطلاق الاقتصادي بمجموعة من الخصائص فهو يعتبر من مراحل تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن الدولة من خلاله تتجاوز العراقيل والمعوقات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي حيث يتضاعف الاستثمار وتنمو الصناعات، كما يعتبر الانطلاق الاقتصادي أصعب مرحلة من مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة لإرساء قواعد اقتصادية واجتماعية شاملة وتعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا من 20 الى 30 سنة تقريبا[1]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانطلاق الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته بل هو نقطة الانطلاق نحو تحقيق نمو مستمر ومتجدد ذاتيا، كما أن الانطلاق الاقتصادي عملية قد تتكرر إذ يمكن لدولة نامية أن تحقق اقلاعا اقتصاديا ولكن لا يمنع ذلك أنه إذا ما جرت ظروف غير ملائمة أن تضيع ثمرة هذا الانطلاق وتحتاج إلى إعادة الكرة لتحقيق انطلاق اقتصادي من جديد[2].

الفرع الثاني: شروط الانطلاق الاقتصادي

حسب "روستو" هذه الشروط تتمثل شروط تحقيق الانطلاق الاقتصادي في الآتي:

– ارتفاع معدل الاستثمار المنتج من حوالي 5% إلى أكثر من 10% من الدخل الوطني لما يفوق عدد السكان؛

– تطوير قطاع او أكثر من قطاعات التصنيع التحويلية مع ارتفاع معدلات النمو[3]؛

– يجب أن يكون لسياسات النظام المالي تأثير مباشر كبير على تراكم رأس المال سواء كان إيجابيا أو سلبيا، فالسياسات الحكومية غير الملائمة يمكن أن تلحق أضرارا جسيمة بالنظام المالي، وبالتالي بالمدخرات والاستثمار، وغالبا ما أدى النظام المالي المختل إلى إضعاف الأداء الاقتصادي.

– القدرة على الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي حققته الدول المتقدمة، إما من خلال استيراد السلع الرأسمالية أو من خلال التعرف على السلع الجديدة المتاحة في السوق الدولية، على سبيل المثال كشفت دراسة حول انطلاق الاقتصاد التايواني عن قدرته على استيعاب التقدم التكنولوجي الأجنبي والتي ارتبطت بالانفتاح المبكر على التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصادات الصغيرة، إذ تعد التجارة الدولية هي الطريقة

[1] لجنف منيرة وآخرون، **دور الانطلاق الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الكتاب الجماعي" الانطلاق الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا كوفيد19، سوق اهراس: جامعة مساعدية الشريف، 2021، ص21.

[2] بوحرب حكيم ، نفس المرجع أعلاه، ص8.

[3] لجنف منيرة وآخرون، مرجع سابق ، ص22.

الوحيدة التي يمكن للشركات من خلالها الوصول إلى سوق كبيرة، وهو أمر ضروري لتحسين الكفاءة التكنولوجية للإنتا من خلال الاستفادة من وفورات الحجم[1].

المبحث الثاني: معوقات المؤسسات الناشئة في الجزائر

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر العديد من المعوقات وعلى عدة مستويات، ويمكن توضيح هذه المعوقات فيمايلي:

المطلب الأول: على المستوى المؤسساتي والتنظيمي

وهنا نسجل الآتي:[2]

– ضعف منظومة المعلومات الاقتصادية حيث يعتبر توفر البيانات والمعلومات أمر أساسي سواء للمؤسسات الناشئة الناشطة لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة وبقائها على علم بكل ما يحصل بيئتها الخارجية والتأقلم معها، أو بالنسبة للمؤسسات الراغبة في دخول غمار المنافسة، لأن ذلك يقلل من نسبة المجهول لديها لتكون على دراية بأوضاع ذلك القطاع وخصائص المستهلكين المحتملين؛ ويزيد قدرتها على المنافسة وبالتالي تقريرها الاستثمار من عدمه، غير أن المؤسسة الناشئة في الجزائر تجد نفسها أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضللها ويفقدها التوجيه السليم للحصول على ما تريده من معلومات، مما يترتب عنه عدم إدراكها للفرص المتاحة أو جدوى التوسع، ويضاف لذلك أن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الناشئة الجزائرية لا تمكنهم من فهم و استغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، و لن يتأتّى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل و نشر هذه البيانات.

– تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبير نشاطهم؛

– البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني من المواطن بشكل عام وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول فترة معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لممارسة النشاط؛

– نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعدم وضوحها وافتقارها للمرونة؛

---

[1] بوحرب حكيم، مرجع سابق، ص9.

[2] بن سفيان الزهراء، **المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، 2020، ص ص 320-321.

– صعوبة الولوج إلى آليات ومراكز الدعم كحاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال...الخ، والتي تلعب دورا هاما في دورة حياة الدؤسسة الناشئة؛

– غياب المرافقة الحقيقية والتوجيه الجيد لأصحاب المؤسسات الناشئة والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشلهم، فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك أفكارا و/أو منتوجات، ولكن ليس لديها الخبرة الكافية في الصناعة والأعمال لإيصال منتوجاتها إلى السوق.

المطلب الثاني: على المستوى التمويلي

هناك معوقات عديدة تواجه تلك المؤسسات خصوصا في الدول النامية من بينها محدودية النفاذ للتمويل، إذ يعتبر التمويل أبرز المشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات خصوصا في مرحلة الانطلاق فالمصادر التقليدية كالقروض المصرفية وإن منحت تشكل فوائدها عبئا إضافيا عليها مما يؤدي ذلك إلى اتساع فجوة تمويل المؤسسات الناشئة[1]، ويرجع هذا العائق لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة التي تتصف غالبا بإنخفاض حجم أصولها الرأسمالية، كما أن المؤسسة الناشئة تفتقد إلى العديد من العوامل التي من شأنها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل، فالثقة تعتبر من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل وبالتالي فإن العلاقة بين هذه المؤسسات والمؤسسة يشوبها الحذر الشديد، وهو ما يحول دون حصولها على التمويل الكافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد نقص خبرة المؤسسات الناشئة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية[2].

المطلب الثالث: على المستوى التكنولوجي والتنمية المستدامة

إذ تعاني الجزائر على المستوى التكنولوجي من عدة نقائص وصعوبات والتي تتمثل في:[3]

– ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي تعتبر حاجة ماسة للمؤسسات الناشئة نظرا للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الانترنيت؛

---

[1] ولد الصافي عثمان ، **التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرفقتها**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، 2020، ص472.

[2] بورنان مصطفى، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة**، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 12 (العدد 01)، 2020، ص135.

[3] بن سفيان الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص318.

– غياب التكنولوجيا المالية والتي تعد من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي، والتي تقدم تشكيلة متميزة من الخدمات في الجانب المالي اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة، إلا أن غياب البنية التكنولوجية الملائمة والتشريعات المواكبة لهذه التطورات، يؤدي إلى عدم استفادة هذه المؤسسات من هذه الخدمات ولعل أبرزها تحويل الأموال وسوق التمويل الجماعي؛

– افتقار سوق العمل إلى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة؛ حيث لا يتوقف الأمر عند الإبداع بل على إبتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق؛ ما قد يسفر عن تحدي أكبر يتمثل في الحاجة إلى إعادة اختراع المؤسسة الناشئة لنفسها باستمرار لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن؛

– تمتلك معظم المؤسسات الناشئة الجزائرية نموذج أعمال B2B (مؤسسة لمؤسسة)؛ وهنا قد ترتفع المخاطر الالكترونية لأنها لا تدرك المخاطر المحتملة التي قد تنشأ بالنسبة لها خاصة مع عدم وجود خطط بديلة للحفاظ على مركز البيانات لضمان استمرارية عمل المؤسسة الناشئة.

وعلى مستوى التنمية المستدامة فيمكن تسجيل مايلي:[1]

– صعوبة مواكبة المؤسسة الناشئة لمتطلبات التنمية المستدامة، نظرا لكونها تحتاج توفير إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيقها، فعلى سبيل المثال التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة ذات تكلفة عالية؛

– ضعف الوعي والمعرفة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الناشئة بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفيات تحقيقها من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية التي كثيرا ما تجهل مواضيعها وقضاياها؛

– غياب الدورات التكوينية والتأطير في مجال التنمية المستدامة لأصحاب المؤسسات الناشئة.

المطلب الرابع: على مستوى المورد البشري

إضافة إلى ما سبق يبرز معوق آخر تواجهه المؤسسات الناشئة الجزائرية يتعلق بالمورد البشري ويمكن توضيحه فيما يلي:[2]

– **نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة:** فالمؤسسة الناشئة تحتاج توفر الخبرة والمستوى العلمي والتقني الكبير فضلا على الإلمام بأساسيات الإدارة، هذا ويتجسد نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة الجزائرية في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع المؤسسة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة

[1] نفس المرجع، ص322.

[2] ولد الصافي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 473-474.

الاعتماد أو الإستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.

- العمل بروح الفريق:

إن العمل الجماعي أو العمل كفريق له أهمية كبرى في المؤسسات الناشئة التي عادة ما تبدأ بفريق يتألف من أعضاء موثوق بهم مع مجموعات مهارات تكميلية، وعادة ما يكون كل عضو متخصصا في مجال معين من العمليات، وقد يؤدي الفشل في الحصول على فريق جيد في بعض الأحيان إلى فشل المؤسسة الناشئة.

-صعوبة إيجاد المواهب الملائمة:

فكما هو معلوم أن معيار الرقي والتقدم ليس بامتلاك الثروات وإنما بامتلاك الإنسان القادر على التغيير والتحول من حال إلى حال أفضل و القادر على الاستثمار الأمثل لإمكانياته وللموارد واستغلالها استغلالا أمثلا، وفي هذا السياق يشكل توظيف المواهب العالية الجودة والاحتفاظ بها، وخاصة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا تحديا رئيسيا للمؤسسات الناشئة، كون العديد من طالبي العمل لا يملكون المهارات الكافية؛ ويرجع ذلك لكون الانضمام إلى مؤسسة ناشئة ليس بالخيار الوظيفي الجذاب لطالب العمل، وذلك بسبب الخطر الكامن في فشل المؤسسة، فالغالبية تفضل العمل لصالح المؤسسات الكبيرة التي تعد بوظائف أكثر استقرارا، فضلا عن أن المؤسسات الناشئة نادرا ما يمكن أن تنافس المؤسسات الكبيرة في هياكل الأجور والتعويضات التي تقدمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى وباعتبار أن نظام التعليم الرسمي في الجزائر يعد من أهم مخرجات العمالة الماهرة فإن هناك فجوة بين المعرفة التي يتم تدريسها للطلبة في الجامعات والمعرفة المطلوبة للوظائف، ونتيجة لهذا عندما يتم توظيفهم تضطر المؤسسة إلى استثمار قدر كبير من الوقت والتكلفة لتأهيلهم وتطوير قدراتهم بالشكل الذي يسمح بتعزيز الأداء واستخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة.

المطلب الخامس: على مستوى التسويق

مع تطور و نمو الأسواق من خلال تنوع و زيادة المنتجات، تغير ذوق المستهلك وعاداته الشرائية، فبعدما كان المستهلك يبحث عن المنتج انقلب المفهوم، و أصبح الأخير يبحث عن الأول مستعملا في ذلك شتى الوسائل لكسبه من خلال فهم حاجات المستهلكين وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج الشكلية والتقنية، حتى تستجيب أكثر لهذه الحاجات، وبالتالي تحقيق التوازن بين حاجات السوق و إمكانيات المؤسسة، إلا أن نجاح ذلك مرتبط بعدة عوامل أهمها أذواق المستهلكين، درجة المنافسة، خصائص السوق و

المنتج و دورة حياة المنتج، و في الجزائر تواجه المؤسسات الناشئة بعض التحديات المرتبطة بعملية التسويق والتي نذكر منها:[1]

– إشكالية هيكل الأسواق الجزائرية التي تعتبر أسواق غير منظمة ومجزأة إلى حد كبير مما يخلق حاجزا أمام المؤسسات الناشئة لتحقيق النجاح؛ فضلا عن غياب إستراتيجية فعالة للعلامة التجارية المحددة لهوية المؤسسة الناشئة مما يعيق وتيرة النمو؛

–تغير سلوك المستهلك الجزائري بتغير المنطقة التي يقطن فيها وفي المنطقة ذاتها لعدة اعتبارات، الأمر الذي جعل من الصعب على المؤسسات الناشئة أن تضع إستراتيجية تجارية لمنتوجاتها وخدماتها، فأغلب المؤسسات الناشئة تعاني عموما من الركود والانغلاق التدريجي؛

– يعد موقع أعمال المؤسسات الناشئة من التحديات البارزة لكون الجزائر بلدا متنوع الثقافات والأذواق، وبالتالي قد لا يكون كل منتج موضع ترحيب بنفس القدر في كل منطقة.

المبحث الثالث: سبل تحقيق المؤسسات الناشئة للانطلاق الاقتصادي في الجزائر

على ضوء المعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر، تبرز سبل تحقيق الانطلاق الاقتصادي اعتمادا على هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:

المطلب الأول: حل معضلة تمويل المؤسسات الناشئة

حتى يكون للمؤسسات الناشئة موطئ قدم في مجال الأعمال لابد من توفير مصادر تمويل تمكنها من تقليص فجوة تمويلها وتغطية احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وأيضا ضمان استمراريتها وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى، لذلك أخذ تطوير آليات تمويل المؤسسات الناشئة اهتماما كبيرا من طرف الماليين والمستثمرين، لتبرز تقنيات جديدة تختلف عن التمويل التقليدي تتمثل في التمويل الجماعي، والتمويل برأس المال المخاطر.

وفي هذا السياق، يحتل رأس المال المخاطر مكانة هامة في الحد من المشاكل التمويلية للمؤسسات الناشئة، وذلك لكون أن استراتيجيات شركات رأس المال المخاطر لا تأخذ فقط البعد التمويلي بل تتعداه الى أبعاد أخرى، تساهم من خلالها في تحسين أداء هذه المؤسسات،وقد ساهم رأس المال المخاطر في تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه دعم الكثير من الابتكارات في هذا البلد، خاصة في مجالات التكنولوجيا العالية، وشبه المواصلات والكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية، وقد تجلت الأهمية الاقتصادية لرأس المال المخاطر في مساعدة الكثير من المؤسسات الناشئة على تحقيق معدلات نمو ليصبح العديد منها اليوم كبيرة وبل من اهم مركبات النسيج الصناعي والتكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية

[1] بن سفيان الزهراء ، مرجع سبق ذكره، ص ص317–318.

اليوم مثل شركة مايكروسوفت، و آبل، وشركة صن مايكروسيستمز وإنتل، وايباي، وأمزون، و جنيتيك، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي باتت اليوم تشكل أهم أعمدة الاقتصاد الأمريكي[1].

وبالنسبة لتقنية التمويل الجماعي فهي من أهم الابتكارات المندرجة ضمن سياق التقنيات المالية الحديثة والتي عملت على تمكين المؤسسات الناشئة من النفاذ إلى آليات أكثر ملائمة للتمويل، بحيث تمكن منصات التمويل الجماعي المؤسسات الناشئة من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتجسيد الأفكار إلى مشاريع في أرض الواقع، ويكون ذلك من خلال طلب مبالغ مالية صغيرة من مجموعة كبيرة من الأشخاص بدلا من اللجوء إلى مصدر تمويلي واحد، ومن شأن تطبيق آليات التمويل الجماعي في الدول النامية أن يشكل بدائل تمويلية عملية لسد الفجوة التمويلية التي تعترض المؤسسات الناشئة والمبتكرة[2]، وتؤكد إحدى الدراسات الاستقصائية التي شملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، التي كانت لها فرصة الاستفادة من منصة Kiva التي تعد واحدة من أبرز منصات التمويل الجماعي، إلى أن 70% من المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عبر هذه المنصة نجحوا في زيادة حجم مبيعاتهم، فيما شهد 63% منهم نموا في الأرباح، كما أفاد ثلث الذين جمعوا الأموال عبر منصات إقراض النظراء أنه من الصعب حصولهم على تمويل عبر أية قناة تمويلية أخرى، وأن 79% منهم حاولوا الحصول على تمويل مصرفي قبل لجوئهم إلى منصات التمويل الجلاعي، ولم ينجح سوى 22% فقط منهم في الحصول على التمويل المصرفي هذا من جهة[3]، ومن جهة ثانية وعلى صعيد المنصات الرائدة تعد منصة التمويل الجماعي Kickstarter ومنذ بدايتها تلقت المنصة أكثر من 4.5 مليار دولار من التعهدات من أجل تمويل 445022 مشروع، وقد قامت المنصة سنة 2016 بتمويل 1250 مشروع وهو أعلى عدد على مستوى جميع أنحاء العالم، تليها منصة Indiegogo بـ 657 مشروع ممول، كما أن المنصة حققت تمويلات مهمة للعديد من المشاريع، خاصة في المجالات الفنية والابداعية، حيث بلغ أعلى مبلغ 20.34 مليون دولار أمريكي خصص لمشروع pobbel time يليه مشروع coolest cooler بقيمة 13.29 مليون

[1] Francis koh, **markets and industry venture capital and economic growth: an industry overview and singapore's experience**, singapore economic review, vol 47, № 2 , 2002, p 244.

[2] دمدوم زكرياء، **الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، 2020، ص440.

[3] وقنوني بايه، **دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة**، الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي –حالة منطقة البويرة: جامعة البويرة، 2021، ص68.

دولار، أما باقي المشاريع فقد تم تمويلها بمبالغ مختلفة حيث بلغت أدنى قيمة تمويل لمشروع the witches:old word بقيمة 6.84 مليون دولار[1] .

وتشير إحصائيات سنة 2019 إلى حصة المشاريع الممولة بنجاح على منصة Kickstarter لذلك من الواضح أن نسبة نجاح تمويل المشاريع بلغت 37.44% أين تم استثمار حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في مشروعات تم تمويلها بنجاح، أما بالنسبة للمشاريع غير الناجحة فهي تشمل أيضا المشاريع التي لم تتحقق في الموعد المحدد، لذلك يمكن الاستنتاج أن نسبة المشاريع الناجحة وغير الناجحة مرضية نسبيا[2] .

وما يلاحظ أن المنصة تجذب العديد من المستثمرين، حيث أن عدد الأشخاص المتبرعين والذين أعادوا التبرع خلال الفترة (2014–2021) كان في تزايد مستمر، حيث كانت التبرعات 5.64 مليون دولار سنة 2014، ليبلغ إجمالي التبرعات 20.52 مليون دولار سنة 2021، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة التمويل الجماعي في المنصة والقائم على المكافأة حيث يحصل المستثمرين على هدية من طرف المشروع تتمثل في المنتج الفعلي، وأيضا نظرا لاعتبار هؤلاء المستثمرين متبرعين فقط ولا يتدخلون في ملكية وشراكة المشروع.

المطلب الثاني: تحسين منظومة المعلومات الاقتصادية

إذ تعاني منظومة المعلومات الاقتصادية في الجزائر من عدة نقائص وهنا يمكن تقديم بعض المتطلبات الكفيلة بتحسين هذه المنظومة بشكل يسمح للمؤسسات الناشئة بأداء دورها كما ينبغي وهذا من خلال:

– تفعيل الهياكل القاعدية للمنظومة: والمقصود هنا كل ما يتعلق بالجانب المؤسساتي ووضع خطة عمل جدية لتحقيق الأهداف المرسومة، وإقامة مختلف الشبكات بما فيها الشبكات الاجتماعية المتعلقة بجذب الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج وتشجيعها لنقل خبراتها إلى الجزائر، بالإضافة إلى التكثيف من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة الأنظمة الخبيرة التي تضمن الاستغلال السريع للكم الهائل من المعلومات في زمن قصير، وذلك للحفاظ على القيمة الاستعمالية للمعلومة، التي هي مرتبطة أشد الارتباط بزمن ولحظة استعمالها، ناهيك على أن هذه الأنظمة تضمن الاستعمال المراقب[3] فالنشاط

[1] مواسيم رميساء نجاة ، **التمويل الجماعي كمصدر مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 04 (العدد 01)، 2022، ص ص77–79.

[2] دمدوم زكرياء ، مرجع سبق ذكره، ص447.

[3] سيواني عبد الوهاب ، **نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري**، الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص304.

الاقتصادي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير من التكنولوجيات لكون الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتوج بحد ذاته إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتوج، والذي يفرض على المتعاملين الاقتصاديين إيجاد مهارات وقدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي[1].

-وضع سياسة مدروسة للتكوين:

يعتبر الرأسمال البشري القلب النابض للانطلاق الاقتصادي ووسيلة له وغاية في الوقت نفسه، لذا يجب أن تعتمد منظومة المعلومات الاقتصادية أولا وأساسا على العنصر البشري باعتباره موردا قادرا على إنتاج التفوق الاقتصادي عن طريق مقدرته الأصيلة والحصرية على توليد المعارف من معارف مسبقة أو إنتاج معارف جديدة، وهنا يتعين على الدولة العمل على توحيد مناهج التكوين سواء الأكاديمي أو المهني في مجال نظام المعلومات الاقتصادي والذكاء الاقتصادي، ونظرا للضعف الملحوظ من ناحية التكوين وحتى الرسكلة، فإنّنا نقترح توسيع التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ليشمل الجامعات عن طريق فتح تخصصات في التدرج وما بعد التدرج تعنى بالذكاء الاقتصادي؛ كما يجب كذلك تشجيع إنجاز بحوث ودراسات في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى إدخال هذا التخصص إلى مراكز التكوين الاحترافي والسماح للخواص بالتكوين في هذا المجال شريطة توحيد المناهج التكوينية، وذلك تطبيقا للمرجعية الخاصة بالتكوين في الذكاء الاقتصادي[2]، فضلا على تطوير وتحسين البرامج البيداغوجية من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام؛ ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات كمراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب[3].

-دعم الشفافية:حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية،

[1] عبد الكريم سهام، **سياسة اعتماد الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة، الاردن: جامعة الزيتونة، أيام 23-26 أفريل2012، ص674.

[2] سيواني عبد الوهاب ، نفس المرجع، ص ص310-311.

[3] مغمولي نسرين، ***دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص208.

وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين[1].

المطلب الثالث: تفعيل السوق النقدي

فكما هو معلوم لتغطية الاحتياجات المالية المتنوعة لمختلف الأعوان الاقتصادية من حكومات، مؤسسات اقتصادية وبنوك، أنشأت أسواق رؤوس الأموال، تسمح هذه الأخيرة بربط أصحاب الفائض المالي بأصحاب العجز المالي وذلك بكونها مصدرا هاما لتوفير فرص الاستثمار لأصحاب الفائض، من جهة، وتوفير التمويل لأصحاب العجز، من جهة أخرى. ويتكون سوق رؤوس الأموال من شقين أساسيين هما: سوق رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل وسوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، يعرف الجزء الأول منه بالسوق المالي ويتم فيه تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو الاستثمار وذلك عن طريق شراء سندات أو أسهم، أما الجزء الثاني فيطلق عليه اسم السوق النقدي ويتم فيه الربط بين الفائض والعجز المالي الخاص بالأطراف المتدخلة فيه وذلك في المدى القصير، لكن تعبئة الادخار تستدعي وجود أسواق تعرض فيها العديد من الأدوات التي من شأنها إتاحة فرص أكبر للتمويل والاستثمار.

لكن في ظل غياب الطلب على السيولة تتعامل البنوك بالوسائل المتاحة والمقترحة من قبل بنك الجزائر والمتمثلة في تسهيلة الإيداع واسترجاع السيولة نتيجة لهذه المعطيات أصبح للسوق النقدي في الجزائر دور هامشي فهو لا يمثل تلك الأداة التمويلية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وللحد من هذه النقائص وتفعيل دور السوق النقدي في الجزائر نقترح الآتي:

– ضرورة تحويل السوق النقدي في الجزائر إلى سوق البنك وذلك لضمان تمويل النظام البنكي بالسيولة وضبط الأسعار والائتمان بشكل يحقق التوازن ويخدم الدائرة الحقيقية إيجاد روح المبادرة من قبل البنوك لخلق منتجات جديدة تسمح بتوظيف فائض السيولة بسياسات داخلية وتشجيعها على تقديم قروض لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك في ظل التسيير الأمثل للمخاطر؛

– ضرورة توسيع منتجات السوق المالي ورفع ديناميكيته لتوفير فرص أكبر لتوظيف السيولة في المدى الطويل، فإيجاد سوق مالي يجلب إليه الموارد المالية، سيجعل الأموال لا تتداول فقط على المدى قصير الأجل أي في السوق النقدي، لأنه بوجود سوق مالي واسع ستتحول الأموال من توظيفات قصيرة الأجل إلى توظيفات طويلة في مجال المعاملات الاقتصادية يجب استعمال وسائل دفع غير نقدية لتسوية المعاملات بين الأعوان الاقتصادية.

[1] بوريش أحمد ، ***الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2019/2018، ص274.

المطلب الرابع: تركيز الدعم المالي على أنشطة البحث والتطوير

يعد الابتكار مفتاح لنجاح ونمو المؤسسات بشكل عام، إذ يساعدها على اكتساب مزايا تنافسية مستدامة لاسيما في ظل ما تفرضه المنافسة الشرسة على مستوى الأسواق الدولية، ولقد ساهم الدعم الضريبي على قروض البحث والتطوير الذي قدمته الحكومة الفرنسية على سبيل المثال في تحفيز وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات المبتكرة عن طريق السماح بتخفيض الضرائب بنسبة 30 % من الإنفاق على البحث والتطوير[1].

المطلب الخامس: توسيع الحيز الجغرافي لمجال نشاط المؤسسات الناشئة

فلا يجب أن يبقى نشاط المؤسسات الناشئة الجزائرية محصورا داخل الوطن فقط، بل من الضروري أن يتعدى الحدود الجغرافية للجزائر لتكون بمثابة جسر يربط بين مختلف الدول بكافة أنحاء العالم، من خلال تدعيم العلاقات الاقتصادية والروابط التجارية لتنشأ شبكة مترابطة من المصالح والمنافع الاقتصادية تساهم في وجذب استثمارات عالمية وتكنولوجيا متطورة، وهو ما ينعكس بدوره على توفير فرص العمل وزيادة الاستثمارات العابرة للحدود، وهنا تعتبر القارة الأفريقية سوق المستقبل فهي تتميز بموقعها الاستراتيجي واتساع رقعتها الجغرافية وتنوع أقاليمها المناخية وتمثل قاعدة استهلاكية عريضة، حيث يفوق عدد سكانها الذي مليار نسمة ما يعادل 15% من سكان العالم وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذلك مستويات الدخول فيها، وما يشجع أكثرعلى التوجه نحو تلك الأسواق هو استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للمنطقة فمعدل النمو الاقتصادي متمركز في حدود 4% خلال العشر سنوات الأخيرة، وأيضا معدل التضخم مستقر نسبيا في حدود 8% [2].

هذا وأعلن الاتحاد الإفريقي في جويلية 2019، إطلاق الاتفاقية القارية للتبادل الحر، لزيادة المبادلات التجارية بين بلدان القارة، وتنص الاتفاقية على استفادة الدول المنضمة من رفع القيود الجمركية، التي يمكن أن تصل إلى صفر بالمائة على مدى خمس سنوات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويتوقع الاتحاد الإفريقي زيادة في حركة المبادلات بين دول القارة بنحو 60%بعد سنة من دخول المنطقة حيز التنفيذ30 في ماي 2019، ويتوقع الخبراء أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية بنسبة تتراوح بين 15% و 25% بحلول سنة 2040 نتيجة إزالة التعريفات الجمركية فقط، وإذا تم تنفيذ الاتفاقية بشكل جيد

[1] جباري شوقي، **قراءات في تجربة تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية أسرار النجاح و الدروس المستفادة**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية /العراق، العدد 44، 2013، ص 241.

[2] لطرش ذهبية و شرماط عماد ، **دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الاستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الاسواق الدولية:نظام التتبع والهاسب نموذجا**، الملتقى الدولي السابع: اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، الجزائر: جامعة الوادي، 29-2019/10/30، ص225.

فيمكن أن تصل إلى 50%، وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2021.[1]

الخاتمة:

على ضوء ما سبق، توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مزمنة لقطاع المحروقات جعلته عاجزا عن بلوغ مستويات الانطلاق الاقتصادي المنشود وهذا راجع إلى غياب استراتيجيات حقيقية بعيدة المدى فضلا على نوعية المؤسسات الموجودة والتي تشكو من ضعف الابتكار والابداع الذي يعد جوهر التنافسية وقائد التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة فالعالم شهد تحولات اقتصادية كبيرة في مجال الابتكار، المعرفة والرقمنة التي أضحت من الموارد الأساسية لبلوغ الانطلاق الاقتصادي، حيث تساهم في إعادة تنظيم البنى الاقتصادية بحيث تتيح زيادات هائلة في الإنتاجية وفرصا أفضل لتنويع الاقتصاد، وقنوات أكثر للتوزيع، وتشجع على إنتاج السلع والخدمات كما تساهم في إيجاد أسواق جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الانطلاق الاقتصادي لا يمكنه أن يتحقق بمجرد تطبيق ميكانيكي لمفردات منهج نظري معين أو استراتيجية محددة، كما لا يمكن تصور تحقيقه بنماذج جاهزة مستوردة من الخارج ومبنية على واقع مختلف، بل لابد أن تتوافر لذلك بيئة ملائمة تحتضن المؤسسات الناشئة وتلتف حولها وتخلصها من النقائص التي تعاني منها.

وفي الختام، توصي الدراسة بمايلي:

- توفير بيئة أعمال تناسب طبيعة وخصوصية المؤسسات الناشئة ضمن إطار قانوني وتنظيمي يشجع على الاستثمار والمخاطرة ويدعم الابتكار؛
- العمل على تفعيل الأسواق المالية التي تعتبر رهانا أساسيا من رهانات تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق الانطلاق الاقتصادي؛
- وضع هياكل قاعدية لإرساء منظومة المعلومات الاقتصادية عن طريق إنشاء بنوك وأنظمة للمعلومات تستجيب لاحتياجات المتعاملين الوطنيين لتكون بمثابة نظام خارجي للذكاء الاقتصادي؛
- توفير الدعم المالي لأنشطة البحث والتطوير في المؤسسات الناشئة، وحث البنوك التجارية على بذل المزيد من المجهودات بالقيام بوظيفتها فيما يتعلق بتمويل هذا النوع من المؤسسات ؛

[1] وليد حفاف، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية: المزايا والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13 (العدد3)، ص ص603-604.

- ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- التركيز في إنشاء المؤسسات الناشئة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسوق المحلية؛
- العمل على توفير بيئة اقتصادية تخلو من البيروقراطية الإدارية وجميع أساليب الوساطة والمحسوبية باعتبارها من أعظم تحديات إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الجزائر وإنشاء المؤسسات؛
- توفير البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛
- الانفتاح على التجارب الناجحة والرائدة في مجال الانطلاق الاقتصادي عن طريق المؤسسات الناشئة للاستفادة منها وأخذ الدروس.
- تطوير سوق التمويل للمؤسسات الناشئة، وذلك بتطوير السوقين النقدية (التمويل قصير الأجل) والمالية (التمويل متوسط وطويل الأجل)، وهذا بدوره يستدعي تنويع أدوات جمع المدخرات وأدوات تخصيصها، وكذا ابتكار أدوات جديدة وبصفة مستمرة.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الرسائل والمذكرات

- بوريش أحمد، الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2019/2018.
- سيواني عبد الوهاب، نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري، الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014.
- مغمولي نسرين، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016/2015.

ثانيا: المقالات

- بلقايد ثورية، دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08 (العدد 01)، 2021.
- بن سفيان الزهراء، المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، 2020.

- بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية جامعة المدية، المجلد 08 (العدد 01)، 2022.
- بودالي مخطار، الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08 (العدد 02)، 2021.
- بوحرب حكيم، ماهية الانطلاق الاقتصادي وشروط تحقيقه، الكتاب الجماعي" الانطلاق الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا كوفيد19، سوق اهراس: جامعة مساعدية الشريف، 2021.
- بورنان مصطفى، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12 (العدد 01)، 2020.
- بوزرب خير الدين ، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة جيجل، 2021.
- جباري شوقي، قراءات في تجربة تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية أسرار النجاح و الدروس المستفادة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية /العراق، العدد 44، 2013.
- حفاف وليد، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 (العدد3)، جامعة المسيلة.
- دراني ليندة، استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، المجلد 08 (العدد 02)، 2022.
- دمدوم زكرياء، الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، 2020.
- قدري شهلة، نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08 (العدد 02)، 2021.
- زرواق عائشة، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري–صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيسمسيلت، المجلد 07 (العدد 01)، 2022.

- لجنف منيرة وآخرون، دور الانطلاق الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، الكتاب الجماعي" الانطلاق الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا كوفيد19، سوق اهراس: جامعة مساعدية الشريف، 2021.
- مزيان أمينة، الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها، الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي –حالة منطقة البويرة: جامعة البويرة، 2021.
- مواسيم رميساء نجاة، التمويل الجماعي كمصدر مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 04 (العدد 01)، 2022.
- نوري طه حسين وآخرون، إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي ميلة، عدد خاص، المجلد 01، أفريل 2018.
- ولد الصافي عثمان، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرفقتها، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، 2020.
- وقنوني بايه، دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي –حالة منطقة البويرة: جامعة البويرة، 2021.

ثالثا: أشغال الملتقيات

- سلخ محمد لمين، مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، الملتقى الوطني الثاني عشر: المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الوادي، 2021/02/15.
- لطرش ذهبية وشرماط عماد، دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الاستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الاسواق الدولية:نظام التتبع والهاسب نموذجا، الملتقى الدولي السابع: اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، الجزائر: جامعة الوادي، 30-2019/10/31.
- عبد الكريم سهام، سياسة اعتماد الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة، الأردن: جامعة الزيتونة، أيام 23-26 أفريل2012.
- سلام كرم سلام عبد الرؤوف، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، المؤتمر الدولي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 04-05 جوان 2022.